

الخلافه السوري العراقي حول مياه نهر الفرات ١٩٦١-١٩٦٦م

د. محمد جمال أحمد السيد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة المنصورة

مقدمة

يُشكل نقص المياه في العالم العربي أحد أهم مشكلاته مع جيرانه حيث منابع الأنهار أو فيما بين دوله التي تتشارك في بعض الأنهار، وتتزايد هذه المشكلة باستمرار تناقص حصة الفرد من المياه في ظل الزيادة المضطردة للسكان، وهو ما يستوجب تنسيق الدول العربية فيما بينها لضمان الحفاظ على مواردها من المياه.

وتُعد العراق وسوريا أحد أهم تلك النماذج، إذ تتشاركان مع تركيا كدولة منبع نهري دجلة والفرات، وفي ظل حاجة الدولتان المتزايدة للمياه، فقد اتجهتا لتنسيق جهودهما بهدف التصدي لمحاولات تركيا الرامية لبناء السدود، مما يؤثر سلباً على مواردهما من المياه.

وبالتوازي مع خلافات الدولتين مع تركيا حول المياه، شهدت العلاقة فيما بينهما خلافات ثنائية حول القضية نفسها، كانت بدايتها عام ١٩٦١م على خلفية تصريح أحمد سوسة^(١) خبير الري العراقي حول سد أعالي الفرات في سوريا، وهي الخلافات التي تزايدت تدريجياً على مدار الفترة التالية، مما سمح لبعض القوى الإقليمية والدولية باستغلالها لتحقيق أهدافها في الدولتين، وعليه تطرح هذه الورقة عدة تساؤلات هي؛

- ما طبيعة الخلاف السوري العراقي حول مياه نهر الفرات ودوافعه؟
- ما الآليات التي استخدمها العراق في التصدي لمشاريع المياه السورية؟
- إلى أي مدى أثرت مشاريع المياه السورية على العراق؟
- ما دور القوى الإقليمية والدولية في الخلاف بين البلدين؟
- هل نجحت الدولتان في حل خلافاتهما حول المياه؟

وللإجابة على تلك التساؤلات تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور؛ المشاريع السورية على نهر الفرات، الإجراءات العراقية في مواجهة المشاريع السورية حتى عام ١٩٦٣م، مشروع الاستثمار المشترك لمياه الفرات ١٩٦٣م، العراق والتعاون

التركي السوري لإقامة السدود ١٩٦٤، محاولات التوافق السوري العراقي التركي حول المياه ١٩٦٥م، وأخيرًا المفاوضات العراقية السورية حول تقسيم المياه عام ١٩٦٦م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق وزارة الخارجية المصرية، ووثائق وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية، بالإضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية والبحوث والمقالات التي تعرضت لهذه القضية.

أولاً- المشاريع السورية على نهر الفرات:

ظهرت مشاكل استغلال نهر الفرات ^(٢) بسقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتقسيم ممتلكاتها في المنطقة، مما أدى إلى تحول الفرات إلى نهر دولي ^(٣) تتقاسم موارده الدول الجديدة التي يمر في أراضيها وفقًا للاتفاقيات الدولية الخاصة بمجاري الأنهار، وهو ما أفضى إلى ظهور الخلافات بين تلك الدول ^(٤).

وفي هذا الصدد نصت المادة الثالثة من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، وبخاصة في حال إقدام دوله المنبع وهي تركيا على إقامة أية منشآت قد تؤثر على كمية المياه التي تصل دولتي العبور والمصب، كما تطرقت المعاهدة إلى وضع قواعد لتسوية أي خلاف على نظام توزيع المياه وضرورة الوصول لاتفاق بين الدول المعنية يحفظ المصالح والحقوق المكتسبة لكل منهم، وفي حالة تعذر الاتفاق يُحال الموضوع للتحكيم ^(٥).

كما أشارت المادة ١٠٩ من نفس المعاهدة إلى وجوب عقد اتفاق بين الدول المعنية، وذلك عندما يعتمد النظام المائي (فتح قنوات- الفيضانات- الري - الصرف - المسائل المماثلة) على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الإستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في إقليم دولة أخرى

بسبب تعيين حدود جديدة، وذلك للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم ^(٦).

وعلى الرغم من ذلك كان تقاسم مياه نهر الفرات سبب في خلاف دائم بين العواصم الثلاث أنقرة ودمشق وبغداد، وذلك نظرًا إلى حالة عدم الاستقرار بينهم بسبب عدة مشكلات يأتي على رأسها المشكلة الكردية ^(٧).

كان نهر الفرات أول الأنهار التي فكرت الحكومة السورية باستثمار مياهه لتوليد الطاقة الكهربائية، وضخ مياه الشرب لمدينة حلب، وذلك منذ عام ١٩٤٧م بعدما قامت تركيا بتحويل مجرى نهر القويق السوري ومنعت وصول المياه لتلك المدينة ^(٨)، علاوة على أن الإستفادة من مياه نهر دجلة لم تكن بقدر نظيرتها في الفرات ^(٩)، ومع ذلك حافظت سوريا على جارتها العراق، ففي المؤتمر الدولي الأول للغذاء والزراعة الذي عُقد عام ١٩٤٨م أعلن المندوب السوري ضرورة عقد اتفاقيات بين الدول المتشاطئة على نهري الفرات ودجلة في حال قيام أية مشاريع للرى عليهما، كما أقر المؤتمر الثاني عام ١٩٥١م دعوة سوريا إلى عدم تنفيذ مشاريع تطوير الجزيرة السورية واستثمار مياه نهري الفرات والخابور قبل التوصل لإتفاق بين البلدين ^(١٠).

وفي عام ١٩٥٣م وافق البنك الدولي على طلب سوريا بإرسال بعثة من المتخصصين لدراسة وتمويل مشروعات التنمية الخاصة بها، ووصلت البعثة في فبراير ١٩٥٤م برئاسة الخبير الفرنسي دي فارغ De Fargues للقيام بدراسات أولية لبناء السدود لزيادة المساحات المروية في وادي الفرات وتوليد الطاقة الكهربائية ^(١١).

وبناء على تقرير البعثة وافق مجلس النواب السوري في أغسطس ١٩٥٥م على وضع برامج للتنمية شدد فيها على مشاريع الري، وإنشاء مجلس اقتصادي أعلى، وإقامة هيئة للتنمية الإقتصادية لمراقبة تنفيذ الخطط ^(١٢).

وبحلول عام ١٩٥٧م شرعت سوريا فى إقامة مجموعة من المشاريع الإقتصادية الإستراتيجية على نهر الفرات وروافده، وقد جاءت تلك الخطوة عقب إعلان الحكومة السورية لبرنامج التنمية الخاصة بها عام ١٩٥٦م، حيث طُرحت العديد من الدراسات التفصيلية الخاصة بهذا المشروع فى مناقصات عالمية آنذاك^(١٣).

وفى ظل دولة الوحدة بين مصر وسوريا وضعت الأخيرة خطة للتنمية مدتها عشر سنوات كانت أساساً للتنمية فى الأقليم الشمالى عندما تقرر مضاعفة الدخل القومى فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة، وقد استهدفت الخطة التى قُسمت لفترتين كل منها خمس سنوات تحقيق عدد من المشاريع الكبرى مثل استصلاح الأراضى وبناء السدود وأعمال الرى والطرق والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية^(١٤).

كان مشروع سد الفرات أحد أهم مشروعات التطوير السورى حيث عُد بمثابة العمود الفقرى لها أو جوهرة التاج ، كما تمت الإشارة إليه على أنه أكبر مبنى هندسى هيدرولىكى فى الشرق العربى، نظرًا لأن الفوائد الناجمة عنه كانت كبيرة ومتعددة^(١٥).

وفى عام ١٩٥٨م قامت بعثته سوفيتية^(١٦) بدراسة لإقامة سد على نهر الفرات، لكنه مع توقيع الإتحاد السوفيتى لإتفاقية أخرى مع الجمهورية العربية المتحدة تم تجاهل هذا المشروع^(١٧)، عقب ذلك سافر عبد اللطيف البغدادى إلى بون فى يونيو ١٩٦١م لمناقشة تفاصيل إسناد مهمة إقامة المشروع لألمانيا الغربية، وقد أفضت تلك الزيارة إلى توصل الجمهورية العربية المتحدة وألمانيا الغربية لاتفاق فى الخامس من يوليو ١٩٦١م بمقتضاه تم تحديد ٥٠٠ مليون مارك ألمانى لمشروع سد الفرات^(١٨).

لم تكن البنود التي عرضتها ألمانيا الغربية أفضل من نظيرتها السوفييتية؛ إذ اشترطت الأولى موافقة تركية عراقية على المشروع، علاوة على أن سوريا كانت ستدفع ديونها بالعملة الصعبة، في حين أن الاتفاقية السوفييتية كانت توفر الدفع بمنتجات محلية، إضافة إلى أن الفائدة المحددة في الاتفاقية الألمانية كانت أعلى من مثيلاتها السوفييتية بمقدار واحد بالمائة ومدة السداد أقل بأربع سنوات (١٩).

وقد علق أكرم الحوراني على ذلك بأن جمال عبد الناصر أخرج مشروع سد الفرات من الاتفاقية الاقتصادية السورية السوفييتية وأسند أمر تنفيذه لألمانيا الغربية لقاء عدم إلغاء امتياز شركة كونكورديا Concordia للتنقيب عن البترول في سوريا، وذلك ضمن صفقة تنص على مساعدة ألمانيا الغربية (٢٠) في تنفيذ مشاريع التنمية في مصر، وتقديم قروض بما يزيد عن ٥٠٠ مليون مارك (٢١).

بالإضافة إلى ما طُرح من أسباب حول تقديم بون الدعم لسوريا وانسحاب موسكو، فإن علاقاتهما بالعراق قد لعبت دوراً في ذلك، فالنظام الجديد في العراق وطّد علاقاته بالسوفييت عقب اعتراف الأخير به، وعقد معه العديد من الاتفاقيات (٢٢)، في حين شاب التوتر علاقاته ببون بسبب العلاقات التجارية القائمة بين العراق وألمانيا الشرقية، وإلى قيام العراق بتقديم طلب للإتحاد السوفييتي لتنفيذ مشروع مد سكة حديد من البصرة إلى أم قصر ضمن المشروع العام لتحويل مجرى شط العرب إلى أم قصر، حيث تزرعت ألمانيا بأن لها تاريخ حافل في تبنى مشروع سكة حديد برلين - بغداد - البصرة، وأنها أحق من غيرها بتنفيذ المشروع، فضلاً عن أن إحالته للسوفييت سيزيد من عددهم بالعراق وسيعمل على انتشار المد الشيوعي (٢٣).

الجدير بالذكر أن العناصر الراضية للوحدة قد استغلت هذا الأمر، وصعدت من فكرة استغلال مصر للإقتصاد السوري، وبدأت الإذاعات المعادية بالحديث عن تهجير مليون فلاح مصري إلى منطقة الجزيرة وهي نفس الكلمات التي كانت

تتردد عندما أثّرت الوحدة بين مصر والسودان، وعلى ما يبدو أن المسؤولين في مصر لم يكن لديهم أية خطة لتهجير فلاح مصرى واحد لسوريا، خاصة وأنهم وجدوا فرص للعمل في مشروع السد العالى التى كانت تقيمه مصر وقتئذ، لكن ما حدث أن بعض كبار الملاك السوريين سبق وأن استدعوا عددًا من المزارعين المصريين قبل الوحدة للاستفادة من خبراتهم في مجال الزراعة (٢٤).

وعليه فإن سوريا كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل لإقامة هذه المشاريع منها؛ قلة مواردها المائية، ومعاناتها من أزمات الجفاف وبوادر التصحر، والرغبة الدائمة في التوسع في عمليات الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة السريعة في عدد السكان، وتوليد مزيد من الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات المجتمع، وتأسيسًا على ماسبق فإن نهر الفرات يُعد عاملاً رئيسيًا لبقاء سوريا على قيد الحياة (٢٥).

ثانيًا - الإجراءات العراقية في مواجهة المشاريع السورية حتى عام ١٩٦٣:

بداية لم يُبد العراق أى تحفظًا على مشاريع السدود التى تنتوى سوريا إقامتها منذ أن شرعت في ذلك عام ١٩٥٨م، إلا في حدود ضيقة لم ترق إلى درجة الخلاف بين البلدين، وإنما برزت بصورة واضحة في الخامس والعشرين من أغسطس عام ١٩٦١م، عقب تصريح أحمد سوسة خبير الرى العراقى "بأن المشاريع التى تسعى سوريا لإقامتها وتحديداً سد أعالي الفرات سوف يلحق بالعراق أضراراً جسيمة، وأنه من الغريب أن تُقدم الجمهورية العربية المتحدة على إتمام هذه المشروعات قبل أن تُعلم العراق بتفاصيلها، لأن الفرات نهر مشترك، والعراق شريك أساسى فيه"، وأضاف بأن السد سوف يتحكم بمصير الألاف من سكان العراق وسيلحق بهم أضراراً كبيرة (٢٦).

ويرجع البعض سبب هذا التغير في الموقف العراقى إلى تأييد حكومة الجمهورية العربية المتحدة لثورة الأكراد في العراق في النصف الثانى من عام ١٩٦١م، وكذا

وقوف الجمهورية العربية المتحدة كحائط صد ضد طموحات عبد الكريم قاسم أثناء سعيه لضم الكويت بعد أن أعلنت بريطانيا إلغائها لاتفاقية الحماية مع الكويت في يونيو ١٩٦١م (٢٧).

وعليه نظر العراق إلى إن إقامة سوريا لهذه المشروعات سوف يضر به ضرراً كبيراً، فالفرات يُشكل أساس الحياة بالعراق، حيث تعتمد الزراعة اعتماداً كلياً على الري، وذلك لتعذر قيامها على الأمطار نظراً لقلتها وتذبذبها، إضافة إلى عدم وجود مصادر دائمة الجريان، فمساحة الأراضي الزراعية في حوض النهر تُقدر بـ ٢.٥ مليون هكتار ويعيش على مياه النهر حوالي ما يقرب من ثلث سكان العراق، فالنهر يخترق سبع محافظات عراقية (٢٨).

وعلى الرغم من اعتماد العراق على النفط في تأمين الجزء الأكبر من دخله القومي إلا أنه يوجد ما يزيد عن مليون مزارع عراقي يعتمدون على مياه نهر الفرات، فضلاً عن أن هناك ملايين الأشخاص الذين يعيشون على ضفاف النهر ويستفيدون من مياهه بشكل أو بآخر في مجالات عدة (٢٩).

وعليه ففي حين كان العراق يبذل جهداً كبيراً للحفاظ على معادلة بين ما هو متاح من موارد مائية وما هو مطلوب للوفاء باحتياجاته المتزايدة من المياه وجد نفسه أمام مجموعة من التحديات أهمها؛ أن كمية المياه التي كانت تصل إليه سيتم تقليصها بسبب قيام هذه المشروعات، وهو ما دفعه للتحرك ووضع الخطط والبرامج لاستمرار التنمية للأجيال القادمة ومواجهة المحددات الإقليمية لدول الجوار الجغرافي (٣٠).

وفي أعقاب انهيار الوحدة المصرية السورية ازدادت الأمور توتراً لدى العراق، وبخاصة بعدما أعلنت ألمانيا الغربية استعدادها لتقديم الدعم الكامل لإنجاز المشروع بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي (٣١).

كما طالب أكرم الحوراني من الحكومة السورية سرعه الإنهاء من هذا

المشروع، مؤكداً أن ميزان القوى يقوم على أساس قوة اقتصاد كل دولة، فإسرائيل مثلاً كانت تُحاول جاهدة إحياء النقب بجلب المهاجرين الجدد لتوطين ثلاثة ملايين شخص بها، وهى بذلك كانت تضغط على ألمانيا الغربية وتحاول منعها من الاتفاق مع سوريا من أجل مشروع بناء سد الفرات الذى سيروى أكثر من ثمانية ملايين دونم^(٣٢) من الأراضى الزراعية، وسيقوم بتوليد طاقة كهربائية كبيرة، وسيعمل على امتصاص الزيادة السكانية لمدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً^(٣٣).

عندئذ هدد عبد الكريم قاسم بضرب السد الذى عهد إلى شركات ألمانيا الغربية لإقامته، وقد عبر عن ذلك مراراً فى مجلس الوزراء وفى مجالسه الخاصة، وذلك لتأمين حصة العراق المائية، كما طالب من الجهات العراقية الإسراع فى تنفيذ مشروع سد حديثة لتخزين المياه قبل إنهاء السد السورى^(٣٤).

كما استغل العراق الزيارة التى قام بها هاشم جواد وزير الخارجية العراقى لدمشق فى الفترة من ٢١-٢٤ يناير ١٩٦٢م للتواصل مع المسؤولين السوريين لإيجاد الحلول حول مشروعات الرى التى تسعى سوريا لإقامتها على نهر الفرات والسعى لعقد اتفاق بين الطرفين يحفظ لكليهما حقوقهما فى المياه، وعليه أعلن الطرفان استعدادهما للدخول فى محادثات لتحقيق هذه الغاية^(٣٥).

وأثناء اللقاء الذى تم بين ناظم القدسى وعبد الكريم قاسم فى ١٥ مارس ١٩٦٢م بصحبة عدد من سياسى البلدين فى منطقة الرطبة سعى الطرفان لبحث الصعوبات التى تواجههما ووضع الخطط لحلها ومنها مياه نهر الفرات، واقترحا ضرورة عقد اتفاق اقتصادى يُحقق طُموحات واحتياجات كل دولة، ويعمل على إيجاد مزيد من التعاون والإستفادة من تجارب الماضى لتجنب ما يعيق الوصول لأهدافهما السامية^(٣٦).

كان الدافع الرئيس وراء هذا التحسن فى العلاقات العراقية السورية هو تنسيق الجهود لمواجهة مساعى إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن وسحب مياهه إلى

صحراء النقب، مما يمثل تهديدًا كبيرًا لهما باعتبار هذا الأمر تهديدًا استراتيجيًا وعسكريًا واقتصاديًا لهما (٣٧).

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٦٢م قرر العراق إجراء محادثات مع سوريا لتنظيم الإستفادة من مياه نهر الفرات، وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م بدأت المفاوضات بين الجانبين في دمشق باستقبال الرئيس السوري ناظم القدسي لوفود البلدين وطلب منهم ألا يعدوا أنفسهم مفاوضين عن بلدين مختلفين، وإنما معالجين لقضية مشتركة لشعب عربي واحد، وهو ما أكد عليه عبد الكريم قاسم رئيس العراق (٣٨).

وأثناء المفاوضات قدم الوفد العراقي عدة مقترحات تمثلت في تبادل المعلومات بين الجانبين حول مياه نهر الفرات، والعمل على إقامة هيئة دائمة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية ورسم الخطط لتمكين الطرفين من تنسيق جهودهما، وتبادل الزيارات بين مهندسي البلدين للإطلاع على طرق تنفيذ مشاريع الري وتشغيلها لديهما، والإعتراف بحقوق البلدين في إقامة مشروعاتهما بما لا يؤثر على نصيبهما في المياه (٣٩).

كما اقترح العراق تشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروع اتفاقية مع سوريا على ضوء ما سبق مع إمكانية اشتراك البلدين في إنشاء مشروعات التخزين وكيفية توزيع الفوائد الناتجة عنها، كما أبدى رغبته في تحديد معنى الحق المكتسب، وقد نال هذا الإقتراح قبول سوريا، لكنها أعلنت رغبته بترك موضوع الحق المكتسب بكاملة إلى اللجنة المقترحة تشكيلها، مع ضرورة التمييز بين ما يتم استخدامه من المياه وبين ما تتطلبه الأراضي المرواه بصورة فعلية (٤٠).

انتهت المفاوضات بين الجانبين في أكتوبر ١٩٦٢م بتقديم عشر توصيات لحكومتى البلدين من بينها تحديد احتياجات ما أُقيم من مشاريع في البلدين والحقوق المكتسبة لهما، وكيفية توزيع مياه نهر الفرات مع مراعاة حقوق كل دولة (٤١).

وعلى ما يبدو أن التقارب العراقي السوري قد جاء بعد نجاح الأول في جذب

الأخيرة لصفه عن طريق إعلان تأييده لها بعد الانفصال ومساندتها أثناء شن وسائل الإعلام المصرية الحملات عليها في أغسطس ١٩٦٢م، وقيامه بحشد بعضاً من قواته على حدوده مع سوريا دعماً للأخيرة في مواجهة المحاولات المصرية للتدخل في شئونها، وهو ما أكد عليه بشير العظمة رئيس الوزراء السوري (٤٢).

لم يستمر هذا التقارب طويلاً، وذلك بسبب قيام هاشم جواد وزير خارجية العراق بتوجيه اللوم للحكومة السورية عبر سفيرها سلطان فهمي على إرسالها وفداً لتركيا في منتصف ديسمبر ١٩٦٢م، بهدف تبادل الدراسات الخاصة بإمكانية إنشاء عدد من المشاريع الإروائية على نهر الفرات دون دعوة العراق للإشتراك فيها، مؤكداً أن استمرار الحكومة السورية في السير على نهجها لن يجعلها محل ثقة للحكومة العراقية، وهو ما قوبل باحتجاج شديد من قبل السوريين، مما دفع وزير الخارجية العراقي للإعتذار عما صدر منه (٤٣).

كما جاء البيان الذي ألقاه خالد العظم رئيس الوزراء السوري في ٢١ ديسمبر ١٩٦٢م ليلقي بظلاله على العراق، وبخاصة بعدما تناول الأسس التي ستسير عليها حكومته ومنها؛ إنجاز بعض المشروعات الإنمائية التي تم العمل فيها وعلى رأسها مشروع سد الفرات وأنها ستسلك في سبيل تحقيق ذلك طريق التعاقد مع بعض الدول الأجنبية للحصول على العديد من التسهيلات والمساعدات (٤٤).

وأمام إرسال حكومة العظم لوفودها إلى عدد من العواصم في أوروبا الغربية وواشنطن، وكذا أوروبا الشرقية وحتى بكين بهدف الحصول على القروض الأجنبية لتنفيذ مشروعاتها، استغل العراق هذا الأمر وسعى لإثارة الرأي العام السوري بأن حكومة العظم بهذه التحركات ترمى بسوريا في أحضان فريق ضد آخر، وأن هذه القروض ستجعل منها أداة في يد من يقدمها، وعليه علق العظم بأن المشروعات التي تحصل من أجلها سوريا على اعتمادات مالية خارجية هي مشروعات سورية، وطالما أننا لم نوافق على أية شروط سياسية للحصول على

تلك المعونات فلن نهتم سواء حصلنا عليها من دول الشرق أو الغرب، أن كل ما نهتم به هو تنفيذ مشروعاتنا للتنمية عبر أفضل الشروط الفنية والمالية (٤٥).

وزاد من وتيرة القلق لدى العراق الزيارة التي تمت من قبل وفد ألمانيا الغربية لدمشق في ١٢ يناير ١٩٦٣م، حيث دارت بين الجانبين عدة محادثات اقترحت فيها ألمانيا الغربية أن تقوم سوريا بعقد عدة اتفاقيات مع الدول المجاورة حول بناء سد الفرات، وحصول سوريا على ضمان من منظمة استثمار الأنهار العالمية وتقديم ما يدل على قدرتها المالية وتعددها بسداد القروض (٤٦).

حاولت الحكومة السورية استخدام أدواتها في الضغط على ألمانيا الغربية فأشارت إلى أن رفض بون قد يؤثر على مفاوضات امتيازات البترول مع شركة كونكورديا، وكجزء من سياسة التهريب والترغيب أعلنت قرارها في أكتوبر بمنح امتياز البترول في حقول السويداء لشركة ألمانية غربية، كما اتخذت خطوات أخرى للحصول على موافقة جيرانها على المشروع، فسعت لإجراء محادثات مع الجانبين التركي والعراقي (٤٧).

شكلت جهود حكومة العظم الدور الرئيس في الوصول إلى نتائج جيدة مع بون، حيث نجحت في ١٤ يناير ١٩٦٣م بعد عدة محادثات عن الإعلان عن اتفاقية بين الجانبين عبر بيان مشترك أشار إلى أن الطرفين توصلا لحل وسط، وهو أن الحكومة السورية قد وافقت على خفض نفقات المشروع، وقد هلك القائمون على هذا الاتفاق ووصفوه بأنه نصر سياسى قبل أن يكون حدث اقتصادى كبير (٤٨).

وعلى الرغم من سخط الرأي العام السوري على هذه الشروط ورفضه لها، وإدراك البعض أن ألمانيا الغربية لن تقوم بتنفيذ هذا المشروع كونها واقعة تحت ضغط واشنطن والصهيونية العالمية، إلا أن العراق سعى لطرح أفكار جديدة للحيلولة دون تعرضه لأثار قوية من جراء إتمام هذا المشروع (٤٩).

ثالثاً- مشروع الاستثمار المشترك لمياه الفرات ١٩٦٣م:

ألقي سقوط حكم عبد الكريم قاسم بالعراق في ٨ فبراير ١٩٦٣م بظلاله على العلاقات العراقية السورية^(٥٠)، إذ أعلن النظام الجديد في العراق عن رغبته في فتح آفاق التعاون مع سوريا في مختلف المجالات، ولا غرو في ذلك فاستلام البعثيين السلطة في العراق لاقى انعكاساً لدى نظرائهم في سوريا^(٥١)، وفي إطار هذا التقارب سعى البلدان للإستفادة من مياه نهر الفرات وتنظيم استثمارها، كانت البداية عند العراق الذي أقر مجلس وزرائه في التاسع والعشرين من أبريل ١٩٦٣م عدة مقترحات لمناقشاتها مع سوريا بهدف مشروع اتفاقية بين البلدين لتنظيم استثمار مياه نهر الفرات، وتطبيقاً لذلك سافر وفد عراقي برئاسة وزير التخطيط العراقي لدمشق في الثالث من يوليو ١٩٦٣م^(٥٢).

تألفت المسودة العراقية من ١٨ مادة أهمها المادة الثالثة والتي أشارت إلى أنه في حال وصول إيراد النهر إلى ١٩.٥ مليار متر مكعب أو أقل من ذلك فإنه سيتم توزيعه حسب نسبة الحقوق المكتسبة لكلا البلدين، أما في حالة زيادة إيراده فسيتم توزيعه بين الفريقين المتعاقدين بنسبة الإحتياجات المائية لإمكانيات توسيع الإستثمار، لكن الوفد العراقي لم يصل إلى أية نتيجة^(٥٣).

ومع زيارة الرئيس العراقي عبد السلام عارف لدمشق في الفترة ما بين الثلاثين من أغسطس وحتى الثاني من سبتمبر ١٩٦٣م ومناقشته للعديد من القضايا مع المسؤولين السوريين تطرق الجانبان للوضع الاقتصادي واتفقا على أهمية التعاون في مجال المعلومات الاقتصادية وتنسيق الجهود لعدم الحاق الضرر بأى منهما وعمل مجلس اقتصادي للإعداد لوحدة اقتصادية بين البلدين تكون نواة لوحدة عربية اقتصادية أوسع^(٥٤).

استغل العراق هذا التطور الذي تم بين البلدين فزار وزير الإصلاح الزراعي العراقي سوريا في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م للتباحث مع المسؤولين السوريين في موضوع

استثمار مياه الفرات لوضع اتفاقية ومقترحات لإقامة مشروع موحد لإحياء وادي نهر الفرات في البلدين، وقد أعدت المقترحات بعد دراسة الملفات الخاصة لدى الجانبين، وعليه تمثل المشروع في اعتبار المنطقة المحيطة بنهر الفرات في سوريا، وكذلك المحيطة به في العراق منطقة إنمائية واحدة، وأن يتم إحيائها من جميع نواحيها بواسطة مشروع موحد تنفذه هيئة عليا واحدة " سورية - عراقية " ذات صفة اعتبارية، وتُرصَد له ميزانية خاصة تشترك فيها البلدين كل بنسبة استفادته من المشروع (٥٥) .

وتتمثل أهمية هذا المشروع في تضيق الفاصل الجغرافي الذي يفصل سوريا والعراق من الناحية السكانية، وتأمين المواصلات الممتدة من أسفل الجزيرة العراقية والسورية إلى الحدود العراقية السورية الأردنية والمعروف بالبادية الشمالية في العراق وبادية الشام في سوريا، مما يساعد على توطين البدو واستيعابهم بصورة موحدة في سوريا والعراق، علاوة على أن هذا المشروع سوف يتكلف أقل من المشروعين المنفصلين لرى وادي الفرات في البلدين بحوالي عشرين مليون دينار (٥٦).

هناك سببان مهمان للإسراع في إقرار هذا المشروع من قبل العراق؛ أولهما دخول سوريا في مفاوضات مع ألمانيا الغربية لتمويل مشروعها المنفصل، ثانيهما بدء سوريا الدراسات لوضع التصاميم الأولية لمشروعها، لذا أسرع العراق للبت في هذا الموضوع حتى تتجه الأنظار إلى وضع الدراسات الخاصة بالمشروع الموحد، إضافة إلى الحفاظ على الأموال بدلاً من تبذيرها على المشروعين المنفصلين (٥٧).

لم يكتب لهذا المشروع النجاح، وذلك بسبب تأزم العلاقات السورية العراقية حيث تزايدت حدة الحملات والانتهاكات المتبادلة بينهما، فوسائل الإعلام السورية شنت حملاتها على العراق، بسبب تبني الأخيرة للسياسة المصرية وعقد الطرفين لبيان مشترك في ٢١ يناير ١٩٦٤م تناول أموراً عدة، واتهمتها بإيواء المعارضين

للسياسة السورية، كما شنت حملاتها على الأوضاع الإقتصادية في العراق موضحة مدى ترديها، مما يهدد الشعب العراقي (٥٨).

بالمقابل شنت العراق حملاتها ضد النظام البعثي في سوريا، فذكرت في ٢٧ أبريل ١٩٦٤ أن هناك ما يقرب من ثلاثة آلاف قتلوا في اضطرابات على امتداد البلاد بسوريا على يد الحرس الوطني في محاولة منه لضرب الإضراب العام في البلاد (٥٩)، كما هاجم رجال الدين العراقيين نظام البعث في خطبهم وأمام الرئيس عارف باعتباره نظام مستبد ووصفوه بالرجل البائس الذي يحتضر (٦٠)، ليس هذا فحسب، بل سعى العراق لتطوير علاقاته بالإتحاد السوفييتي، وذلك عبر اجتماع عبد السلام عارف مع خروشوف بالقاهرة في ١٨ مايو ١٩٦٤م، حيث تطرق الجانبان إلى ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون بينهما من خلال زيادة التبادل التجاري، وعقد اتفاقيات اقتصادية وتنسيق الاتفاقيات السابقة وتمويل الإتحاد السوفييتي لمشروع سد " إسكى موصل " على نهر دجلة وآخر على نهر الفرات، حيث تبلغ تكاليف كل منهما ٦٠ مليون دينار، وهو ما أثار القلق لدى الجانب السوري (٦١).

وعليه فإن طبيعة العلاقات بين العراق وسوريا قد ألفت بظلالها على محاولتهما لتنظيم واستثمار مياه نهر الفرات، إذ شهدت فترات الود والتقارب بين الجانبين مساعي عديدة وطرح أفكار شتى حول المياه مثل مشروع إحياء وادي نهر الفرات في البلدين، في المقابل كان لفترات التباعد في البلدين آثارها السلبية، إذ يؤدي اختلاف وجهات نظر وسياسات القائمين على الحكم بهما إلى عدم الوصول لحلول مرضية تعود بالنفع عليهما، بل وتفتح هذه الخلافات الباب أمام القوى الخارجية لتحقيق أهدافها.

رابعاً- العراق والتعاون التركي السوري لإقامة السدود ١٩٦٤:

فى الفترة ما بين الثالث وحتى السادس عشر من سبتمبر ١٩٦٤م قام وفد سورى بزيارة تركيا لإجراء عدد من المباحثات مع الجهات المختصة حول المسائل ذات الصلة بالمشاريع التى ستقام على نهر الفرات فى البلدين، وأثناء الزيارة وقع الطرفان اتفاقاً تضمن ضرورة تشكيل لجنة فنية للوصول إلى توزيع عادل للمياه^(٦٢)، كما تطرق الجانبان للحديث حول مشروع كيبان الذى يهدف لتخزين مياه الفرات، وفى هذا الصدد أعلنت أنقره موافقتها على إمرار التصريف الطبيعى للنهر إلى ما بعد السد، مما دفع الجانبان للتأكيد على أن مشروع كيبان سيكون له أثر إيجابى على المشاريع فى البلدين، وأكد الوفد السورى على احترامه لحقوق العراق فى مياه نهر الفرات فى مراحل تنفيذ كافة المشاريع عليه^(٦٣).

وجه العراق العديد من الإنتقادات للوفد السورى واتهمه بالتسرع وعدم التأكد من تأثير برنامج كيبان على المشاريع السورية والعراقية على النهر، خاصة وأن العراق قد خاض فى هذا الشأن كثيراً مع تركيا، وأكد أنه لا يحق لدولة ما أن تستغل الأنهار الدولية بطريقة تؤدى إلى الإضرار بالدول المشتركة الأخرى^(٦٤).

كما طرح العراق فكرة تشكيل لجنة مشتركة تعاونها هيئة استشارية عالمية يتفق عليها الأطراف لدراسة وجهات النظر المتباينة، لكن تركيا رفضت هذا الأمر حتى لا تكون ملزمة بأى تعهد تجاه جيرانها الجنوبيين إزاء ما يترتب من أضرار حول المشروعات التى تُقيمها مستقبلاً، كما أبدى العراق أسفه لموافقة سوريا على ما طرحته تركيا من عد حوضى دجلة والفرات حوضاً واحداً، وأكد على أن لكل نهر حدوده الخاصة المنفصلة عن حدود النهر الآخر^(٦٥).

علاوة على ما سبق أرسل العراق وفداً برئاسة عبد الصاحب علوان وزير الإصلاح الزراعى العراقى للولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مباحثات مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير ومع بعض المؤسسات المالية الأخرى لتمويل عدد من

المشروعات العراقية وعلى رأسها الرى، وذكر الوفد أنه ينتظر أن يوقع مع البنك الدولي عقدًا بمقتضاه يتم منح العراق قرضًا قيمته ٢٣ مليون دولار (٦٦).

كما أجرى العراق مفاوضات واسعة مع الإتحاد السوفييتى عبر اللقاء الذى تم بين أديب الجادر وزير الصناعة العراقى وأخييوف نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد توصل الجانبان إلى توقيع بروتوكول تضمن إعداد مشروع لاستغلال مياه نهري الفرات ودجله لتحسين عمليات الرى والملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية (٦٧).

تزامن مع هذه التحركات العراقية تصريح أحد المسؤولين فى ألمانيا الغربية بأن بلاده لن تقع تحت ضغط الحكومة السورية حول موضوع سد الفرات، فالتقديرات النهائية لعمليات التمويل ما تزال تحت الدراسة، وأنه لا توجد نية لموافقه ألامانية فورية ونهائية على المشروع، وهو ما لاقى قبولاً لدى العراق (٦٨).

وعلى أية حال علل البعض سبب التحرك السورى بمعزل عن نظيره العراقى إلى الشكوك المتبادلة بين الحكومتين، وإلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، على خلفية انقلاب نوفمبر ١٩٦٣ فى العراق وازدياد وتيرة الدعاية العراقية المعادية لسوريا على إذاعة بغداد (٦٩)، وإلى كشف الحكومة العراقية عن خطة لمحاولة انقلابية مزعم تنفيذها فى الخامس من سبتمبر ١٩٦٤م والتي كان من المقرر أن ينفذها حزب البعث العراقى، وتأكيدها على أن القائمين عليها كانوا ينقلون الدعم والسلاح عن طريق سوريا وبمساعدة مخابراتها، وإلى ما ذكره عبد السلام عارف بأن البعثيين عزلوا سوريا عزلاً تاماً عن الأقطار العربية، وأن مسألة خلاصها من حكم البعث باتت قريبه (٧٠).

خامسًا- محاولات التوافق السوري العراقي التركي حول المياه ١٩٦٥م:

فى الفترة الممتدة من الخامس عشر إلى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٦٥ شهدت بغداد مشاورات بين كل من العراق وسوريا وتركيا حول حوض الفرات، مثل سوريا فيها نور الدين الرفاعي وزهير فرح وشفيق الصفدي (٧١).

وقد سعى المجتمعون إلى تنظيم عملية تقسيم مياه نهر الفرات والاتفاق على جدول زمنى ينظم الإستفادة منه فى ملء الخزانات بحيث لا يؤثر على واقع الزراعة والرى على شواطئه (٧٢)، واقترح العراق أن يتضمن جدول الأعمال بحث استعمال المياه للدول الثلاثة وتصنيف الأراضى الصالحة للزراعة والتي تستحق حصه مائية، وبحث أسبقية إنشاء السدود وطريقة إملائها وتشغيلها، كما طالب بطرح مقدار المياه اللازمة للإيفاء بمتطلباته السنوية من النهر وحددها بثمانية عشر مليار متر مكعب، وطالبت سوريا بثلاثة عشرة مليار متر مكعب، وتركيا بأربعة عشر مليار متر مكعب، لكن الأخيرة كانت ترى أن العراق لا يساهم بنسب مهمة فى تغذية النهر ويطلب بأكثر مما يستحق، وأن معارضته لإنشاء السدود مدعاة للسخرية (٧٣).

وإزاء ذلك قدم الوفد العراقى خلال هذا الإجتماع مسودة تتضمن اتفاقية لإستثمار المياه بين الدول الثلاث، لكن تركيا اعترضت على إدراج ما يتعلق بحقوق العراق المكتسبة، وأكدت أن كمية المياه اللازمة للرى فى العراق وسوريا لن تتأثر بأية سدود، عقب ذلك بادرت الخارجية العراقية بتوجيه رسالة للدول التى تسعى لتمويل أى مشروع خاص بالسدود على نهر الفرات طالبتهم فيها بعقد اتفاقية دولية تضمن حقوق العراق المائية، كما أبلغت وزارة الإصلاح الزراعى بالعراق البنك الدولى للإنشاء والتعمير معارضة بلادها لإنشاء أى سد يقع خارج حدودها الدولية على نهر الفرات (٧٤).

وعليه فإن التحرك العراقى قد جاء بعد معرفة السلطات العراقية بأن الحكومتين السورية والتركية سعتا للحصول على تمويل لإنشاء سديهما من البنك الدولى للإنشاء

والتعمير ومن دول أخرى بحجه مفادها أن الدول الثلاث المشتركة في حوض الفرات قد اتفقت فيما بينها بشأن النهر المذكور (٧٥).

زاد من حدة الخلاف السوري العراقي مطالبة الوفد السوري في الاجتماع بضم حصه بلادهم من مياه نهر دجلة إلى الحصه التي تستغلها من مياه نهر الفرات نظراً لصعوبه توصيل المياه لأراضيها من نهر دجلة، وقد بنت سوريا اقتراحها على خلفية امتلاكها لحصه في مياه نهر دجلة على أساس أنها متشاطئة مع تركيا والعراق لعدة كيلومترات، قوبل هذا الطرح بالرفض من قبل العراق وأكد أنه لا يستطيع قبول اقتراح إشراك النهرين مع بعضهما البعض، نظراً لأن مياه دجلة لا تكفي لسد احتياجات الأراضي القابلة للري ضمن الأراضي العراقية، علاوة عن كونه حوض مستقل بذاته عن حوض الفرات فكل منهما خصائصه وحدود إسقائه (٧٦).

على أية حال لم تستطع الوفود الثلاثة التوصل لاتفاق بشأن تشكيل اللجنة الفنية المشتركة التي تعهد إليها معالجة مشكلات نهر الفرات، وهكذا انتهت المباحثات بعد أن عقدت أربعة لقاءات بين العراق وسوريا وتركيا في سبتمبر ١٩٦٥م (٧٧).

الجدير بالذكر أن تركيا قد استفادت من الخلاف السوري العراقي لتحقيق أهدافها، خاصة بعدما قرر الأخير مد خطوط أنابيب النفط (٧٨) داخل الأراضي التركية بعدما كانت تمر داخل الأراضي السوريه (٧٩).

وفي ضوء تناقص الموارد المائية لدى دمشق وبغداد فقد أمسى الماء سلاحاً تستخدمه أنقره ضدهما وامتيازاً اقتصادياً يمكن توظيفه لتحقيق أهدافها على المستويين الإقليمي والدولي، فالأتراك يلوحون دائماً في خطبهم السياسية بعدم استخدام المياه ضد سوريا والعراق، بل يحرصون على التجاور والتفاهم، لكنهم في الوقت نفسه يربطون المياه بحزب العمال الكردستاني وبالتخلي عن المطالب

السورية بلواء الإسكندرونه، وبالنفط، وهم بذلك يعدون بلادهم دوله مائيه مقابل الدول النفطية العربية^(٨٠).

وقد عمق الخلاف بين العراق وسوريا الاختلافات الأيديولوجية التي كانت موجودة لدى القائمين على الحكم فيهما، فمحور الخلاف الرئيسى بين البعثيين فى سوريا والعراق قبل انشقاق الحزب عام ١٩٦٦م دار حول أن الحركة لها جذور عميقة فى سوريا، لكنها كانت أضعف فى العراق، مما أوجد صعوبة فى جذب أعداد من المؤيدين، فضلاً عن أن سياسة البعث فى العراق لم تكن تسعى لكسب السلطة عن طريق الانتخابات، بل اعتمدت على استخدام القوة والى انقلاب العسكرى مستخدماً هيكله التنظيمى وجماعاته التأميرية المنظمة للمزايدة المباشرة على السلطة^(٨١).

وفى أواخر عام ١٩٦٥م ازداد الخلاف السورى العراقى بعدما فتحت الأولى خطأً للاتصال بالإتحاد السوفييتى^(٨٢) عن طريق تعيين إبراهيم فرهود مديراً عاماً للهيئة العامة لسد الفرات، وتكليفه بالسفر لموسكو فى محاولة منها للحصول على موافقة السوفييت لتمويل بناء سد الفرات^(٨٣)، بعد أن تدهورت العلاقات العربية مع ألمانيا الغربية، وقيام عدد كبير من الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها عقب تسليمها العديد من الأسلحة لإسرائيل^(٨٤).

وعليه يمكن القول أن التوجه السورى نحو السوفييت مرة أخرى للحصول على مساعدات مالية لبناء السدود لم يكن مدفوعاً بتدهور العلاقات بين العرب وألمانيا الغربية، وإنما أيضاً بسبب سياسة التسوية التي كانت تتبعها الأخيرة وتذرعها بأن الاتفاقيات التي عقدتها بشأن إقامة سد الفرات كانت مع الجمهورية العربية المتحدة وليست مع سوريا، وربما كان ذلك محاولة منها للضغط على دمشق حتى لا تقدم على إلغاء امتياز شركة كونكورديا للتنقيب.

سادسًا - المفاوضات العراقية السورية حول تقسيم المياه عام ١٩٦٦م:

بحلول عام ١٩٦٦م سعت العراق وسوريا لإجراء مجموعة من المفاوضات بينهما بشأن تقسيم المياه، لكن وصول الثلاثي (نور الدين الأتاسي - يوسف زعين - إبراهيم ماخوس) إلى السلطة بدمشق في فبراير ١٩٦٦م أدى إلى حدوث تطورات مهمة^(٨٥).

ففي أثناء تلك المفاوضات أعلن الإتحاد السوفييتي في ٢٢ أبريل ١٩٦٦ دعمه لسوريا^(٨٦) ماليا وفنيا أثناء إقامتها العديد من السدود على الفرات^(٨٧)، وذلك بتوقيع الطرفين على بروتوكول اقتصادي مشترك تألف من خمس مواد ومقدمة أشارت بكل وضوح إلى أن المشاريع التي سيتم تنفيذها على نهر الفرات ستُمثل خطوة مهمة نحو تنفيذ بقية الخطط الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في سوريا^(٨٨)، وقد جاء هذا التطور في سياق اتباع القائمين على الحكم في سوريا سياسة مفادها التقارب مع الإتحاد السوفييتي وتوطيد علاقاتهم به^(٨٩).

استقبل الشعب السوري هذا الاتفاق بترحيب شديد، فخرجت التظاهرات مطالبة بوحدة الطبقة العاملة وتعاون القوى التقدمية، وتأييد بناء سد الفرات والحرص على إنجاز الإصلاح الزراعي، مما عزز من مكانة السلطة الجديدة وعزل خصومها^(٩٠). وعليه أكد البعض أن بروتوكول عام ١٩٦٦م قد فتح الطريق أمام سوريا لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية التي طالما تعثر بناؤها بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية بها من جهة، وضعف التمويل اللازم لها من جهة أخرى^(٩١).

ونتيجة لذلك زار عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي موسكو بشأن التباحث حول وجوب المحافظة على حقوق العراق في مياه نهر الفرات^(٩٢)، ثم واصل العراق مساعيه باتجاه سوريا عبر استئنافه المباحثات الخاصة بشأن مياه نهر الفرات فدعى الأخيرة لإرسال وفدًا من قبلها لبغداد لمناقشة هذا الأمر، وعليه رحبت سوريا بذلك ووصل وفدها العراق في السادس والعشرين من مايو ١٩٦٦م^(٩٣).

وفي الثامن والعشرين من مايو ١٩٦٦م بدأت المفاوضات الخاصة بإستثمار مياه نهري دجلة والفرات بين الوفدين السوري والعراقي، وقد استمرت حتى الثانى من يونيو عقد خلالها الطرفان خمس جلسات قدم خلالها الوفدان عددًا من الآراء ووجهات النظر حول تجديد أسس توزيع مياه نهر الفرات بينهما (٩٤).

كما طالب العراق بالإعتراف باحترام الحقوق المكتسبة والاستخدامات للمشاريع الإروائية، وأبدى استعداده للمشاركة في دفع نفقات بناء سد الطبقة شريطة تأمين حقوقه المائية، بالمقابل طلب الوفد السوري إدخال دراسة حوض دجلة في هذه المباحثات، وهو ما لاقى معارضة من قبل العراق الذى أوضح أن المحادثات الجارية مخصصة فقط لبحث مسألة تنظيم مياه الفرات، الأمر الذى دفع سوريا لرفض مسألة التقسيم النسبي لمياه نهر الفرات، مما أدى إلى فشل المفاوضات بين البلدين (٩٥).

وعن هذه المباحثات علق عبد الكريم فرحان وزير الزراعة العراقى بأن المفاوضات بدأت وكان رئيس الوفد العراقي يُطلعني على سيرها، فالوفد السوري أصر على استثناء مياه الأنهار الداخلية التي تتبع من سوريا أى الخابور وفروعه، كما أن مياه الصرف السورية التي تعود للنهر ثانية كانت تدخل فى حصة العراق، علاوة على أن الوفد السورى رفض تزويد نظيرة العراقى بأى معلومات فنية عن سد الطبقة وطاقاته، كما استتدت سوريا على حجج العراق عند مفاوضاتها مع تركيا، فى حين كانت ترفضها عند تفاوضها مع العراق، بل وتكرر الوفد السوري للاتفاق المبدئي الذي جرى مع رئيس الوزراء السوري يوسف زعين، مما أسفر عن عدم جدوى الإستمرار فى المفاوضات (٩٦).

وبفشل هذه المفاوضات سعى العراق للضغط على سوريا عبر تقاربه مع الإتحاد السوفييتى، فزار عبد الرحمن البزاز موسكو فى التاسع من يونيو ١٩٦٦م، وأبدى رغبة بلاده فى تطوير اتصالاتها بها (٩٧)، وعليه أعلنت وسائل الإعلام

السوفييتية أن عدد من الخبراء السوفييت سيبدأون قريباً محادثات في بغداد حول مشروع إنشاء عدد من السدود ومحطة توليد للكهرباء على نهر الفرات يضم ست وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية تعادل ٣٠ ألف كيلو واط، وقد علقت الصحف العراقية على نتائج تلك الزيارة بأنها " غزوة موفقه " وفتح جديد في ميدان علاقاتنا مع الاشتراكية (٩٨).

أثرت تلك التطورات على العلاقات بين الجانبين وزاد من تباعدها الخلاف الذى دار بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق فى سبتمبر ١٩٦٦م حول تقدير الأرباح من نفقات نقل النفط العراقى عبر الأراضى السورية، وقد أبدت الشركة موافقتها على تعديل الرسوم بدءاً من عام ١٩٦٦م، لكن دمشق أصرت على أن تكون الزيادة ذات أثر رجعى من عام ١٩٥٥م، ونشرت قانوناً بمقتضاه يتم فرض رسوم ترانزيت بداية من عام ١٩٦٦م، فضلاً عن ضريبة إضافية على كل طن من النفط يُشحن عبر الأراضى السورية، كما وضعت يدها على جميع ممتلكات الشركة داخل سوريا، الأمر الذى دفع الشركة العراقية لإعلان توقفها عن ضخ النفط عبر الأنابيب، مما أدى إلى فقدان كبير للعائدات التى كانت تتقاضاها (٩٩).

ويجب التنويه إلى أن هناك قواعد فقهية فى القانون الدولى العام تتيح مبدأ الإنتفاع لكل دولة يمر المجرى المائى الدولى عبر أراضيها ولكن بشكل متكافئ ومقبول وفقاً لجميع الظروف والعوامل ذات الصلة بما فيها العوامل الجغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وتأثير استخدام المجرى المائى الدولى من قبل إحدى الدول التى يمر المجرى عبر أراضيها على سائر الدول المعنية الأخرى، علاوة على مبدأ الإلتزام بعدم تسبب الضرر سلفاً (١٠٠).

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى وجود قاعدة عرفية تتمثل فى ضرورة الاتفاق من خلال المفاوضات على طريقة استغلال مياه النهر الدولى، لا سيما

وأن الفقه والعمل الدوليين يؤكدان أن النهر من منبعه لمصبه يُعد وحدة كاملة ولا تستطيع أية دولة أن تقيم عليه أية مشروعات إلا بعد الاتفاق مع الدول الأخرى المعنية (١٠١).

وعلى الرغم من إمام الطرفين بتلك القواعد والقوانين، وعقدهما للعديد من المباحثات للوصول إلى تسوية ما بينهم من خلاف حول المياه، إلا أن هذا الأمر لم يسفر عن أى تطور، فالخلاف القائم كان عائداً إلى موقف كل طرف من قضية المياه، فسوريا انطلقت من مسألة توزيع مياه النهر على المشاريع القائمة، وإذا كان هناك نقص فى موارد النهر فيجب تقسيمه على جميع الأطراف، كذلك التأكيد على حق كل دولة باستثمار حصتها من المياه بالطريقة التى تراها مناسبة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية (١٠٢).

أما العراق فبلور موقفه مستنداً إلى مبادئ القانون الدولى والمصالح والحقوق التاريخية له فى مياه نهري دجلة والفرات، وهو ما يظهر دائماً من التأكيد على الصفة الدولية للنهرين، واعتبار حوض نهري دجلة والفرات حوضين منفصلين كل قائم بذاته، وكذلك ضرورة التوصل لاتفاق ثلاثى يُحدد الحصص المائية لكل بلد على أسس عادلة ومنصفه تقوم على قواعد القانون الدولى، كما أن تحديد الحصص المائية يجب أن يضع فى الاعتبار الحقوق المكتسبة لكل بلد مع ما يترتب على ذلك من حقوق، كذلك ضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ المشاريع الإروائية على النهرين، وهو ما يعنى ضرورة التشاور المسبق عند وجود نية لإحدى الدول تنفيذ أى مشروع قد يؤثر على الدول المتشاطئة (١٠٣).

علاوة على ما سبق عمق الخلاف بين الجانبين وزاد من حدته الضغط الشديد على كل طرف، فالجانبان يعانيان من زيادة مستمرة فى عدد السكان وزيادة نسبة الفاقد وارتفاع درجات الحرارة وسعى تركيا الشديد لإستكمال مشاريعها المائية فى حوض النهر وقلة الأمطار وتذبذبها الموسمى، واستصلاح الأراضى الزراعية

لمسايرة التطور الإقتصادي والاجتماعي، وكذلك طبيعة العلاقات السياسية والمائية للدول المتشاطئة لنهرى الفرات ودجله (١٠٤).

صاحب تلك التطورات رغبة البلدين العراق وسوريا استعادتهما لإعادة العلاقات بين البلدين فرحبا بتبادل السفراء، وذلك بعد تصريح المسئولين السوريين، وبالفعل تم تعيين محمد نوري كاظم سفيراً للعراق في دمشق، وبهاء الدين نقار سفيراً لسوريا في بغداد في أكتوبر ١٩٦٦م، وعلى الرغم من هذا التحول في العلاقات بين البلدين، إلا أن موضوع الخلاف حول المياه لم ينته، بل ظل مستمراً بعد ذلك وطرح في أوقات متباينة ساعد على ذلك تعارض سياسة البلدين تجاه العديد من القضايا، وطريقة تعاملهم معها، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية (١٠٥).

وعليه فإن فشل العراق وسوريا في التوصل إلى قيام مشروعات مشتركة لاستغلال مياه نهر الفرات إنما يعود إلى عدة عوامل منها؛ التطورات السياسية المتلاحقة التي عاشتها الدولتان فترة الدراسة؛ حيث شهد العراق ثورات عديدة مثل ثورة الأكراد في سبتمبر ١٩٦١م وثورة فبراير ١٩٦٣م التي قضت على حكم عبد الكريم قاسم وأوصلت البعثيين لسدة الحكم ثم الإطاحة بهم أواخر العام نفسه وقيام عبد السلام عارف بالحكم الفعلي، بينما شهدت سوريا حركة قام بها الضباط الإنصاليين عام ١٩٦١م حتى تمت الإطاحة بهم عن طريق البعثيين والناصرين في مارس ١٩٦٣م ثم شهدت الدولتان توترات سياسية وصلت إلى حد التراشق واستمرت حتى إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٦٦م، فضلاً عن دور القوى الإقليمية والدولية التي سعت إلى بث الفرقة بين البلدين حتى تستطيع تحقيق ما تربو إليه .

الخاتمة

- أدت الزيادة السكانية وقلة موارد المياه في سوريا إلى تفكيرها في إقامة السدود ومشروعات الري لتوفير احتياجاتها المتزايدة من المياه، الأمر الذي أثار جارتها العراق التي كانت تعاني من نفس المشكلة، مما مثل بؤادر أزمات متتالية في علاقاتهما .

- لجأ العراق في إدارته لهذه المشكلات إلى التهديد تارة والمفاوضات تارة أخرى على أمل منع سوريا من التأثير سلبيًا على موارده المائية .

- ترك التنافس السياسي والإيديولوجي بين نظامي الحكم في البلدين أثره السلبي على العلاقة بين البلدين التي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، مما ألقى بظلاله على المياه وصعب من فرص حلها، وقد ظلت كذلك حتى عودة العلاقات في أكتوبر ١٩٦٦ م .

- لعب الإتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية أدورًا مهمه في تأجيج الخلاف بين البلدين حول المياه لتحقيق أهدافهما، فالأول كان يهدف من دعم سوريا توثيق علاقاته بها وتدعيم أقدامه في المنطقة، والثانية لوحت أكثر من مره لدعم المشاريع السورية، لكنها دائما ما كانت تتبع سياسة المماطلة كونها تريد الحصول على امتيازات خاصه بالبترول والتعقيب.

- استفادت تركيا من الخلاف السوري العراقي حول المياه بصورة واضحة، فاستمرار الخلاف منع الدولتان من تنسيق جهودهما لمواجهة أية مشاريع تقوم بها تركيا على نهر الفرات، فضلاً عن أن أنقره كانت تستخدم الماء سلاحًا ضدهما وامتيازًا اقتصاديًا يمكن توظيفه لتحقيق أهدافها، وبخاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني وبالتخلي عن المطالبة بلواء الإسكندرونه.

- ساهم تباين الرؤى عند سوريا والعراق في تزايد حدة الخلاف بينهما، فالأولى كانت ترى أن لكل دولة الحق في استثمار حصتها من المياه بما يخدم ظروفها،

بينما الثانى استند فى موقفه على الحقوق المكتسبة لكل بلد ومراعاة مبدأ عدم الإضرار بالغير، واعتبار حوضى نهر دجلة والفرات حوضين منفصلين، مما صعب من فرصة تقاربهما ومن ثم تنسيق جهودهما أمام ما يُحاقضهما من أخطار. - أسفر غياب التنسيق وتوحيد الجهود بين كلاً من دمشق وبغداد إلى عدم وجود مشروعات واضحة للتكامل الاقتصادى يستطيع من خلالها الجانبان تحقيق أهدافهما وتنمية اقتصادهما .

١ - ولد أحمد سوسه عام ١٩٠٠م بمدينة الحلة، وأكمل دراسته الابتدائية بها، ثم أتم دراسته الإعدادية في الجامعة الأمريكية ببيروت، ثم حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية عام ١٩٢٨م من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعودته للعراق شغل سوسه عدة وظائف منها؛ مهندساً في دائرة الري العراقية عام ١٩٣٠م، ثم مديراً عاماً للمساحة عام ١٩٤٧م، ومديراً عاماً في ديوان وزارة الزراعة العراقية عام ١٩٥٤م، ومديراً عاماً لنقابة المهندسين العراقية عام ١٩٦٢م، ثم مستشاراً للنقابة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤م، وتوفي عام ١٩٨٢م. أحمد سوسة: حياتي في نصف قرن، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ص ١٦-١٧.

٢ - يُعد نهر الفرات واحداً من أهم الأنهار في العالم، فقد نشأت على ضفافه حضارات تمتد إلى ما قبل الميلاد بألاف السنين، وينبع هذا النهر من شرق تركيا ويمتد داخل الأراضي السورية والعراقية بطول ٢٩٤٠ كم، ويتكون من رافدين رئيسيين هما فرات صو و مراد صو، ويدخل نهر الفرات سوريا من حدودها الشمالية عند مدينة جرابلس متجها نحو الجنوب قاطعاً نحو ٦٠٤ كم ليدخل الأراضي العراقية من جهة محافظة الأنبار قاطعاً ١١٦٠ كم، طه الهاشمي: جغرافية العراق، ط٢، مطبعة دار المعارف، بغداد، ١٩٣٦م، ص ص ٤٠-٤١، ٤٩؛ عمر أحمد حسين وجبار محمد مهدي: استخدامات مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة وفقاً للقانون الدولي، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١٨م، ص ص ٢٠٩-٢١١.

٣- تنقسم الأنهار من حيث مركزها القانوني إلى نوعين؛ أنهار وطنية وأخرى دولية لكل من هذين النوعين قواعد خاصة تُنظم حقوق الملكية والإنتفاع والملاحة، فالأنهار الوطنية هي تلك التي تجري في إقليم دولة واحدة وتدخل في ملكية الدولة صاحبة الإقليم وتخضع لسيادتها وحدها حكمها في ذلك حكم أى جزء آخر من الإقليم. أما الأنهار الدولية فهي تلك التي تجري في إقليم دول مختلفة أو بين دولتين أو أكثر كأنهار الراين والدانوب والنيل وغيرهما، رمزى سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأ المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ص ١٢٦-١٢٧.

٤- فتحي على حسين: المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٠٣؛ قيس ناطق محمد، سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على دول الجوار، ط١، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١م، ص ١٣٢.

٥ - أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م، ص ٢١٩؛ محمود إبراهيم متعب الحديثي: نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠١، ص ٢٣٤.

٦ - أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ٢٢٠؛ سامر مخيمر: أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦م، ص ١١٠.

٧ - رمزى سلامة: المرجع السابق، ص ٩١.

- ٨ - حسين عليوى عيشون: مشكلة المياه في الوطن العربي وآثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢م، ص ١٤٢.
- ٩ - وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، ص ٧٠.
- ١٠ - أحمد النعيمي: تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨م، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ١١ - عز الدين على الخيرو: الفرات والقانون الدولي، منشورات وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٦م، ص ٢١٨-٢١٩.
- ١٢ - نجلاء أبو عز الدين: ناصر العرب، ترجمة، فريد أبو عز الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٦١.
- ١٣ - قحطان أحمد سليمان الحمداني: السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٦٩.
- ١٤ - نجلاء أبو عز الدين: المرجع السابق، ص ٢٦١؛ أمل مخائيل بشور: دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، دار جروس برس، ٢٠٠٣م، ص ٥١٤.

15- Mehmet Osman Cati: The Political Economy Of Syrian Foreign policy 1949-1963, Thesis Submitted for The Degree of Phd, Department Of Politics and International Studies, University of London, 2013, P.197.

- ١٦ - توطدت العلاقات السوفيتية السورية عقب قيام خالد العظم وزير الدفاع السوري بزيارة موسكو في ٢٤ يوليو ١٩٥٧م لدعم التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، مما أسفر عن توقيع الطرفان اتفاقية بمقتضاها قدم السوفييت لسوريا عرضاً بمبلغ ٤٥ مليون استرليني، مما دفع السفير السوري بموسكو للقول بأن مطالب بلاده من الأسلحة سيتم الدفع بها، وأكد على أن غالبية الصحف السورية أعلنت دعمها للسياسة السورية، وأبدت رفضها لأي ضغوط تُمارس ضدها بما يتعارض مع سياستها التحررية، وزاد من تقارب البلدين دعم موسكو لسوريا أثناء تقديم شكواها ضد التحركات العسكرية التركية على حدودها في أكتوبر ١٩٥٧م، حيث أعلنت موسكو استعدادها لقمع أي عدوان تشنه تركيا على سوريا، وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف بلدان، سورية، محفظة ٢٨، ملف ١/٧/١، ٢/٣/٧، بشأن عقد الإتفاق السوري السوفيتي، بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٧؛

F.R.U.S. 1955- 1957, Volum XIII , Letter From The Charge in Syria (Strong) To The Assistant Secretary Of State For New Eastern, South Affrivan Affairs (Rountree) Damascus, October 16, 1957, P.720 ؛ Philip Anderson: Summer Madness: The Crisis In Syria, August-October 1957, British Journal Of Middle Eastern Studies, Vol. 22, No. 1, 1995, P. 24.

- ١٧ - قحطان أحمد سليمان الحمداني: المرجع السابق، ص ١٦٩.
- 18 - Mehmet Osman Cati, Op.cit, P.197.
- 19 - Ibid.197-198.
- ٢٠ - بدأت المساعدات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الغربية للدول العربية في عام ١٩٥٣م، بعد أن وقعت مع إسرائيل اتفاقية لوكسمبرج والتي بمقتضاها تدفع الأولى تعويضات للثانية عن جرائم النازية تجاه اليهود، وقد هدفت بون من تقديم تلك المساعدات للعرب امتصاص غضبهم وضمان صمتهم عن صفقة التعويضات، حتى أنها قدمت للقاهرة في فبراير ١٩٥٣م قرض بقيمة ٤٠٠ مليون مارك لتطوير الصناعة المصرية، وساهمت بمبالغ ضخمة في خطط التنمية التي وضعتها مصر، فضلاً عن ذلك رأت بون أن تلك المساعدات هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها شراء عدم اعتراف الدول العربية بحكومة ألمانيا الاتحادية. عبد الرؤف سنو: أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام ١٩٦٥م أدوار كل من ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل وخلفياتها، أعمال مؤتمر أوروبا والعالم العربي ١٩٢٠-١٩٧٣م، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٥.
- ٢١ - أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، ج ٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٩٨٧.
- 22- Walter Laqueur: the Struggle for the Middle East " the Soviet union and the Middle East 1958-1970 ", U.S.A, 1969,P.119.
- ٢٣ - قحطان أحمد سليمان الحمداني: المرجع السابق، ص ٣٩٦؛ العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩م " ١ آب-٢٧ كانون الأول ١٩٥٨"، ترجمة خليل إبراهيم حسن، ج ٢، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٣٣٥.
- ٢٤ - محمود رياض: مذكرات محمود رياض الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، ج ٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
- ٢٥ - كاظم موسى محمد الطائي وقيس حمادى العبيدي: أزمة المياه في العراق دول مجلس التعاون الخليجي " الواقع والحلول "، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص ٣٩.
- ٢٦ - قحطان أحمد سليمان الحمداني: المرجع السابق، ص ص ١٦٩-١٧٠ .
- ٢٧ - نفسه، ص ٢٠١؛ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو " عبد الناصر والعرب "، ج ٣، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٧٠؛ F.O, No.11\3427, Note From Her Majestys Political Resident in the Persian Gulf to His Highness the Ruler of Kuwait, Kuwait, June 19, 1961.
- ٢٨ - حسين عليوى عيشون: المرجع السابق، ص ١٣٥؛ ابتهاج محمد رضا داود: مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٩، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ص ٩٣.

- ٢٩ - أيمن عبد الحميد البهلول: الأطماع الخارجية في المياه العربية الحروب القادمة، دار السوسن للنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ص ٣٦-٣٧.
- ٣٠ - كاظم موسى محمد الطائي و قيس حمادى العبيدى: المرجع السابق، ص ٩.
- ٣١ - قحطان أحمد سليمان: المرجع السابق، ص ١٧٠؛ Karol R. Sorby: The Separatist Period in Syria 1961-1963, Asian and African Studies, 2009, P.157.
- ٣٢ - الدونم وحدة قياس للأراضي، وقد تم استخدامه منذ فترة حكم الدولة العثمانية واستمر إلى الآن، وتستخدم وحدة القياس هذه في أغلب الدول التي دخلها العثمانيون، إلا أن مساحة الدونم تختلف من مكان لآخر، وبشكل عام فإن الدونم يساوى ألف متر مربع، والفدان يساوى ٢٤٠٠ دونم تقريباً . حسن عكريش: الحضور التركي في اللغة العربية المكتوبة، ٤١٤، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٦م، ص ٢٢.
- ٣٣ - أكرم الحوراني: المرجع السابق، ص ص ٢٩٨٦-٢٩٨٧.
- ٣٤ - قحطان أحمد سليمان: المرجع السابق، ص ١٦٩.
- 35- F.O, No.20, Confidential, From (J.C.M.Mason) To British Embassy, Damascus, Januaray 26, 1962.
- 36- F.O, No.29, Confidential, From British Embassy, Baghdad To Foreign office, Iraq- Syrian Joint Communique, March 15, 1962.
- ٣٧ - أكرم الحوراني: المرجع السابق، ص ص ٢٩٩٧-٢٩٩٨؛
- Malik Mufti: Pan-Arabism and State Formation in Syria and Iraq 1920-1992, Thesis Submitted for The Degree Of Ph.D, the Graduate School Of Arts and Sciences, Harvard University, 1993, P.198.
- ٣٨ - نصير محمود شكر الجبورى: السياسة الخارجية للجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣م "دراسة في ضوء مقررات مجلس الوزراء"، دار ضفاف للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠١٢م، ص ٧٧؛ على جمالو: ثلاثة فوق الفرات "النزاع على المياه في الشرق الأوسط"، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٥٨.
- ٣٩ - أحمد شارع إبراهيم: مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا- إيران - سوريا) دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٢م، ص ص ١٤٩-١٥٠؛ نصير محمود شكر: المرجع السابق، ص ٧٨.
- ٤٠ - عز الدين على الخيرو : المرجع السابق، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.
- ٤١ - قحطان أحمد سليمان: المرجع السابق ، ص ص ١٧١-١٧٢.
- ٤٢ -أمل مخائيل بشور : المرجع السابق، ص ٥٧٧؛ نصير محمود شكر : المرجع السابق، ص ٧٩.
- ٤٣ - خالد العظم: مذكرات خالد العظم، المجلد الثالث، الدار المتحدة، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٣٦٦.
- ٤٤ - أكرم الحوراني: المرجع السابق، ص ص ٣١٢٧-٣١٢٨

45- Mehmet Osman Cati, Op.cit, PP. 215-216.

٤٦ - بيير بوداغوفا: الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني ١٩٤٥-١٩٦٦م، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، دار المعرفة ، دمشق، ١٩٨٧م، ص ص ١٩١ - ١٩٢.

47- Mehmet Osman Cati, Op.cit, P.220.

48 Ibid, PP.220-221.

٤٩ - أكرم الحوراني: المرجع السابق، ص ٣١٣١.

50- Gary M.Boutz and Kenneth H. Williams: U.S.Relations With Iraq From the Mandate to Operation Iraq Freedom, Washington, D.C, 2015, P.28.

٥١ - بيير بوداغوفا: المرجع السابق، ص ١٩٦؛

FCO, 51\153, Confidential, Research Department Memorandum, 'The Ba'ath Party In Syria And Iraq, 1964 -1970 , 20 Jan, 1971.

٥٢ - جعفر عباس حميدى: تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهورى ١٩٥٨-١٩٦٨م " ٨ شباط - ١٨ تشرين الثانى ١٩٦٣"، ج٦، ط٢، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٥م، ص ٣٢٩.

٥٣ - أحمد شارع إبراهيم: المرجع السابق، ص ١٥٠.

54- FO 371/170607- 0016, No.355, Confidential, From Damascus To Foreign Office, Communique Issued Following President Arif's Visit To Damascus Includes Reference To Economic Union Between Syria And Iraq, 3 September, 1963.

٥٥ - جعفر عباس حميدى: ج٦، المرجع السابق، ص ص ٣٢٩-٣٣٠.

٥٦ - نفسه، ص ٣٣٠.

٥٧ - نفسه، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١

58- F.O, No.1036\6\64, Confidential, From (S.L.Egerton) To British Embassy, Baghdad, January 31, 1964., F.O , No.1032\1\64, Confidential, From (S.L.Egerton) To British Embassy, Baghdad, February 22, 1964.

59- F.O, No.365, Confidential, From Baghdad To Foreign Office , April 30, 1964., FCO, 51\153, Confidential, Research Department Memorandum, 'The Ba'ath Party In Syria And Iraq, 1964-1970 , 20 Jan, 1971.

60- FO 371/175866-0002, Confidential, From (S.L.Egerton) To British Embassy, Baghdad, Iraqi Relations With Ba'athist Régime In Syria, June 6, 1964.

٦١ - جعفر عباس حميدى: تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهورى ١٩٥٨-١٩٦٨م " ١٨ تشرين الثانى

~~١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثانى ١٩٦٤م "ج٧، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ص ص ١٤٨-١٤٩~~

- ٦٢ - فتحي على حسين: المرجع السابق، ص ١١٥؛ وليد رضوان: المرجع السابق، ص ١٢٣.
- ٦٣ - وليد رضوان: المرجع السابق، ص ١٢٣؛ أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ٢٢٥.
- ٦٤ - أحمد شارع إبراهيم: المرجع السابق، ص ٦٢.
- ٦٥ - أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.
- ٦٦ - جريدة الجمهورية، العدد ٣٨٨٤، بتاريخ ١٩٦٤/٨/٩.
- ٦٧ - جعفر عباس حميدى: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م " ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م- ١٣ نيسان ١٩٦٦م"، ج ٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤م، ص ص ١٠١-١٠٣.
- 68- FO 371/183009, Confidential, From H.I.Duck To British Embassy, Bonn, January 16, 1965.
- 69- FO 371/175866-0004, Confidential, From (S.L.Egerton) To British Embassy, Baghdad, Deterioration In Relations Between Iraq And Syria; Anti-Syrian Programmes On Baghdad Radio, October 17, 1964.
- ٧٠ - الجمهورية، العدد ٣٩٢٨، بتاريخ ١٩٦٤ / ٩ / ٢٢.
- ٧١ - أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ١٢٣.
- ٧٢ - عز الدين على الخيرو: المرجع السابق، ص ٢٤٣.
- ٧٣ - أحمد شارع إبراهيم: المرجع السابق، ص ٦٣، ١٥١.
- ٧٤ - نفسه، ص ص ٦٣-٦٤.
- ٧٥ - نفسه، ص ١٥١.
- ٧٦ - نفسه، ص ص ١٥١-١٥٢.
- ٧٧ - وليد رضوان: المرجع السابق، ص ١٢٣.
- ٧٨ - جاء قرار الحكومة العراقية بمد خطوط أنابيب النفط عبر تركيا والذي عرف بخط كركوك- جيهان على خلفية التحسن الواضح في العلاقات بين البلدين عقب انقلاب فبراير ١٩٦٣ في العراق؛ واتخاذ الأخيرة مجموعة من التحركات منها؛ إبرام اتفاقية مع تركيا في الثالث من أغسطس ١٩٦٥م بمقتضاها تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تنقسم إلى عدة لجان فرعية أهمها اللجنة النفطية والتي تتولى مهمة النظر في المشاكل الخاصة بالمجال النفطي بين البلدين، والجدير بالذكر أن أنبوب النفط العراقي التركي يتكون من جزئين؛ الأول في العراق ويتألف من أنبوب طوله ٣٤٥ كم يمتد من كركوك وحتى الحدود العراقية التركية في منطقة فيشخابور، أما الثاني فيقع في تركيا وطوله ٦٦٠ كم ويتمد من الحدود العراقية التركية وينتهي بميناء جيهان التركي على ساحل البحر المتوسط. حنا عزو بهنان: العلاقات النفطية العراقية التركية ١٩٧٧-٢٠٠١م، مجلد ٣، عدد ٥، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، ص ٤٧، ٢٦.

٧٩ - عبد القادر رزيق المخادمي: الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص ١٢٦.

٨٠ - عقيل سعيد محفوظ: سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ٣١٩.

٨١ - على خيون: ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولات " دراسة وثائقية تحليلية لثورة ٨ شباط ١٤ رمضان ١٩٦٣م في العراق والصراعات التي سبقتها والتحولات التي رافقتها وأعقبها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ١٧١-١٧٨؛ ماريون وبير سلوجل: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، الزهور للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٤٦.

٨٢ - جاء التحسن السوري السوفييتي على خلفية قيام ثورة الثامن من مارس ١٩٦٣م، فالسوفييت أدركوا تناقض سياستهم في الشرق الأوسط، والتي كانت تقوم على دعم حكومات حيادية استبدادية في الداخل ومعادية للأحزاب الشيوعية المحلية، كما جاءت سيطرة الجناح اليساري لحزب البعث في سوريا لتزيد من توطيد العلاقات، حيث شرع أواخر عام ١٩٦٣م في الإصلاحات الاشتراكية مثل تأميم المصارف الخاصة وإنشاء اتحادات نقابية للفلاحين وتجديد الحياة النقابية العمالية من خلال تشريع يتيح للعمال المشاركة في إدارة المصانع، ثم توطدت الأمور أكثر في النصف الثاني من عام ١٩٦٤م عندما قام وفد اقتصادي سوري بزيارة موسكو في أغسطس ١٩٦٤م ثم تلاه وفد عسكري في أكتوبر من العام نفسه، بشار الجعفرى، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٦-١٩٨٢م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م، ص ص ٣٥٨-٣٦٢؛ Karol R.Sorby: The Ascendancy of the Bath in Syria 1963-1966, Asian and African Studies, Institute of Oriental Studies, Slovak Academy of Sciences, 2010, P. 54.

٨٣ - يوسف الفصيل: ذكريات ومواقف، ط٢، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، ٢٠٠٧م، ص ٤٠١.

٨٤ - وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف بلدان، غرب أوروبا، محفظة ٧٢، ملف ١، بشأن تطور العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، بتاريخ ١٣ مايو ١٩٦٥م.

85- F.O, No.8, Confidential, Report From Mr.Evans To Mr. Stewart, Damascus, 1 March 1966, FCO, 51\153, Confidential, Research Department Memorandum, 'The Ba'ath Party In Syria And Iraq, 1964-1970, 20 Jan, 1971.

٨٦ - وجد الاتحاد السوفييتي في انقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦م في سوريا فرصة سانحة لتوسيع دائرة نفوذه في المنطقة وغزوها أيديولوجيا، وذلك كون سوريا من وجهة نظره مفتاح المنطقة العربية بالوقت الذي كانت الولايات المتحدة منشغلة بمتاعبها في حرب فيتنام، علاوة على أن حكم ٢٣ فبراير كان بأمر الحاجة للدعم والتأييد بسبب ضعفه وعزلته الشعبية والعربية، وعليه اشترط الاتحاد السوفييتي في محادثاته مع يوسف زعين مقابل تقديم المساعدات وتنفيذ برامج التنمية في سوريا الاستمرار في بناء الاشتراكية وإقامة حلف قوى من القوى والأنظمة الثورية ضد الولايات المتحدة، وعودة خالد بكداش وإشراك الحزب الشيوعي

بالحكم. F.O, No. 1011\66, Confidential, From H. B. Walker to British Embassy, Damascus, the Signing of the Joint U.S.S.R-Syria Communiqué, 30 April 1966.

87- F.O, No. 235, Confidential, From Damascus To Foreign Office, the degree of communist influence in Syria 1958 and 1966, 11 May 1966.

٨٨ - ريان ذنون العباسي: الإتحاد السوفييتي ومشاريع حوض الفرات في سوريا دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، د.ت، ص ٨.

89- Itamar Rabinovich: Syria under the Bath 1963-1966 the Army-Party Symbiosis, New York, 1972, P. 207.

٩٠ - يوسف الفصيل: المرجع السابق، ص ٣٨٠.

٩١ - ريان ذنون العباسي : المرجع السابق، ص ٩.

٩٢ - أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ٢٢٦.

٩٣ - عز الدين علي الخيرو: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

٩٤ - أحمد شارع إبراهيم: المرجع السابق، ص ١٥٢.

٩٥ - جون ووتربيرى: المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، ضمن دراسات المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٧م، ص ١٠٧-١٠٨.

٩٦ - عبد الكريم فرحان: حصار ثورة "مذكرات" تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، دار البراق، ١٩٩٦م، ص ٢١٣.

97- Walter Laqueur: Op.Cit, P.127.

٩٨ - جعفر عباس حميدى: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م ١٧ نيسان

١٩٦٦م- ١٠ مايس ١٩٦٧م، ج ٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ص ١٢٩، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦.

٩٩ - نفسه، ص ٢٦٩.

١٠٠ - أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص ٢٤٩-٢٥٠.

١٠١ - نفسه، ص ٢٥١-٢٥٢.

١٠٢ - نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، د.ت، ص ٦١.

١٠٣ - نفسه، ص ٥٩؛ حسين عليوى عيشون: المرجع السابق، ص ١٣٨.

١٠٤ - هالة محمد عصام الدين: التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات، ٢٠١٤م، ص ١٦٥؛ حسين عليوى عيشون: المرجع السابق، ص ١٣٨.

١٠٥ - جريدة الجمهورية، العدد ٤٦٧٢ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٦؛ الجمهورية، العدد ٤٦٨٧، بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٦٦م.